

الشيخ مصطفى مبرم



لأبي عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي
المعروف بابن آجروم



السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد:

فهذا هو المجلس السَّادس عشر من مجالس التَّعليق والشَّرح على **متن الآجرُّومية** ضمن دروس معهد علوم التَّأصيل التَّابع لشبكة إمام دار الهجرة العلميَّة.

قد انتهى بنا الكلام إلى قول المصنِّف -رحمه الله تعالى-:

بَابُ المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَهُوَ: الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ إِجْلاَلًا لِعَمْرٍو، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفك.

هذا هو ما ذكره -رحمه الله تعالى- **في باب المفْعُول لأَجله** -كما عبَّر عنه -، ومن النَّحويين من يُعبِّر عنه بقوله: (**بَابُ المفْعُولِ لَه**)، وهو أحد المفاعيل الخمسة الَّتي تقدَّم معنا ذِكرها.

وقوله هنا –رحمنا الله وإيَّاه–: (بَابُ المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ):

أي: أنَّ هذا المفعول وقع لسببٍ مُعيَّن، فهو الَّذي يَصْلُحُ أن يكون جوابًا لـ(لماذا)، فإذا قلتَ: (لماذَا جِئْتَ؟) قال: (إِكْرَامًا لِزَيْدٍ)؛ هذا ضابطٌ يُقرِّبُه.

وقوله –رحمنا الله وإيَّاه– هنا: هُوَ: الاسْمُ:

إنَّما أراد به خصُوصَ المصدر، لماذا؟ لأنَّه لا يقع مفعولًا لأجله إلَّا إذا كان مصدرًا؛ وعلى هذا فإنَّه يخرج به الفعل، ويخرج به الحرف.

وقوله هنا: الْمَنْصُوب:

كما هو معلوم، خرج به المرفوع والمجرور.

وقوله هنا –رحمه الله– الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ:

هذا هو سببُ تسميته بالمفعول له أو بالمفعول لأجله.

قلنا: بِأنَّ الَّذي يُقرِّب معناه بأنَّه جوابٌ للسُّؤال عن سبب الفعل: لِمَ جئتَ؟ لِمَ فعلْتَ؟ لِمَ حَضَرْتَ؟

فكأنَّه يقول –والحالة هذه في مثال المصنِّف–رحمه الله تعالى–: قَامَ زَيْدٌ إِجْلاَلًا لِعَمْرٍو:

كأنَّك تقول: (لِمَ قَامَ زيدٌ؟)؛ فيكونُ الجواب: (إِجْلالًا لِعَمْرٍو).

وعلى هذا يُقاس؛ وإنَّما النَّحو قياسٌ يُتَّبع.

وقوله هنا –رحمه الله تعالى–: بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ إِجْلاَلًا لِعَمْرٍو:

هذا هو المثال الَّذي مثَّل به المصنِّف –رحمه الله تعالى–:

قَامَ: فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب.

زَيْدُ: فاعل مرفوع بالفعل، وعلامة رفعه ضمَّة ظاهرةٌ على آخره.

إِجْلَالًا: – هذا هو الشَّاهد – مَفْعُولٌ لأجْلِه.

لِعَمْرٍو: جار ومجرور متعلِّق بالفعل – كما هو معلوم –.

وكذلك في المثال الثَّاني: **قَصَدْتُكَ اِبْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ:**

قصَدَ: فعلٌ ماضٍ مبني على السُّكون أو على الفتح الـمُقدَّر – على ما تقدَّم في أوَّل الدُّروس–.

التَّاء: ضمير متَّصل مبني على الضَّم في محلِّ رفعٍ فاعل.

الكاف: ضمير متَّصل مبني على الفتح في محلِّ نصب مفعول به.

ابتغاءَ: مفعولٌ له منصوب بالفعل، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف.

مَعْرُوفِ: مُضافٌ إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جرِّه الكسرة الظَّاهرة على آخره.

الكاف: ضمير متَّصل مبني على الفتح في محلِّ جرّ بالإضافة.

هذا ما ذكره المصنف –رحمه الله تعالى– في باب المفعول له أو المفعول لأجله.

وشواهده في القرآن منها قوله –تبارك وتعالى–: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[1]، فـ(خَوْفًا) هنا مفعول لأجله.

وقوله –سبحانه–: ﴿كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِم بَطَرًا﴾[2]، و(بطَرًا) هنا هو المفعول لأجله.

وكذلك: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾[3] ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾[4].

---

1 [سورة السَّجدة: 16]

2 [سورة الأنفال:47]

3 [سورة الإسراء:24]

4 [سورة التَّوبة:107]

وهكذا قوله –تعالى –: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾[5]، إلى غير ذلك من الشَّواهد الَّتي إذا تتبَّعتها فهمت المراد من قولهم: المفعول لأجله أو المفعول له.

قال بعد ذلك –رحمنا الله وإياه–:

باب المفعولِ مَعَه

وهو الاسمُ المنصوبُ الذي يُذكَرُ لبيَان مَن فُعِلَ معه الفِعل، نحو قولك: جاءَ الأميرُ والجيْشَ، واستوى المَاءُ والخَشَبةَ.

هذا أيضا واحد من المفاعيل الخمسة التي تقدّمت الإشارة إليها، وهو: **المفْعُول معَه**؛ أي الذي وقع معه الفعل، بمعنى أنّه مصاحِب.

فالواو هنا للمصاحبة، المعنى منها المصاحبة، فقد وقع الفعل بمصاحبتِه.

وهذا المفعول معه فيه تفاصيل عند النّحاة؛ ولكن ما ذكره المصنّف هو الذي سيُقْتَصَر عليه، وسيُنَبَّه على شيء منه.

وقوله هنا –رحمه الله–: **هو الاسمُ:**

خرج به الفعل والحرف – كما عُلم مرارا –، وكذلك الجملة لا تكون مفعولا معه.

وقوله: **المَنْصُوبُ:**

هذا يخرج المرفوع والمجرور – على ما تقدّم مرارا –.

وقوله: **الذي يُذكَر لبيانِ مَنْ فُعِلَ مَعه الفعل:**

لغرض المصاحبة، ففي قولك مثلا: كَتَبْتُ وَعَمْرًا؛ في النّصب (عَمْرًا) هنا مفعول معه.

[5] [سورة الإسراء:31]

كذلك في قول المصنّف – رحمه الله –: **(جَاءَ الأمِيرُ والجَيْشَ):**

جَاءَ: فعل ماض.

الأَمِيرُ: فاعل.

الجَيْشَ: مفعول معه؛ يعني منصوب على المعيّة.

من النّحاة من يفصّل بأنّه:

- إذا كان المفعول معه **مما يُتصوَّر منه وقوع الفعل فَإِنَّ لك أن ترفعَ على هذه الحالة**؛ فيكون من باب العطف مثل ما تقول: جَاءَ الأَمِيرُ والجَيْشُ؛ فإذا رفعت كان معطوفا، وإذا نصبت كان مفعولا معه.
- أمّا **ما لا يُتَصَوَّر منه وقوع الفعل فإنّهم لا يرون فيه إلا النّصب فقط.**

وهنا أيضا اختلف النّحاة – رحمهم الله – هل للمفعول معه شواهد في القرآن؟ المسألة خلافية بين النّحاة؛ لأنّ ما قيل فيه: (بأنّه من قَبِيل المفعول معه) أُجيبَ عنه، وهم يذكرون مثلا قوله – تعالى –: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾[6]، فمَن قال بأنَّه هناك مفعول معه في القرآن، فقد أعرب (شركَاءَ) هنا بأنه مفعول معه، والكاف مضاف إليه.

والمسألة كما قلت فيها خلاف؛ ومنه قوله –تعالى– أيضا في كتابه الكريم: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ ﴾[7].

[6][سورة يونس: ٧١]
[7][سورة سبإ: ١٠]

وعلى كلّ حال سنرجع إلى الآية التي هي آية يونس: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾: وقلت لكم بأنّ من قال بأنّه مفعول معه قال: (وشُرَكَاءَكُم) هذا بالنصب؛ أي: مع شُرَكَائِكُمْ.

ولهذا قد يُرجِّحون في باب المفعول معه النصب على العطف، وقد يعكسون.

وعلى كل حال فإنّ سبب الخلاف أيضا هو: هل المفعول معه سماعيّ أم أنّه قياسي؟

وهذا من المواضع المشكلة، وعلى كل حال في غير القرآن لك أن تجتهد في بيان هذه المنصوبات، أو بيان هذه الشواهد.

بعد ذلك ذكر المصنف – رحمه الله تعالى – بقية المنصوبات – والتي سبقت معنا – وهي:

وأمَّا خبرُ كان وأخواتها، واِسْمُ إنَّ وأخواتها، فقد تقدَّم ذِكرُهما في المرفوعات، وكذلك التوابعُ فقد تَقَدَّمَتْ هناك.

وبهذا يكون قد أنهى الكلام على منصوبات الأسماء؛ لأنّ باب (كان وأخواتها) قد تقدّم، وباب (إنّ وأخواتها) قد تقدّم؛ والتوابع: النعت والعطف والتوكيد والبدل؛ هذه تقدّم الكلام عليها.

ثمّ ختم المصنّف –رحمه الله تعالى– هذا المتن على ما يفعله النحاة بباب المخفوضات فقال:

باب المخفوضات من الأسماء

المخفوضات ثلاثة أنواع: مخفوضٌ بالحَرفِ، ومخفوضٌ بالإضافة، وتابعٌ للمَخفوض.

فأمّا المخفوض بالحرف، فهو ما يُخفَضُ بمِن، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورُبَّ، والباءِ، والكافِ، واللامِ، وحروف القَسَم، وهي: الواو، والباءُ، والتاءُ، أو واو رُبَّ، وبمُذْ، ومُنذ.

هذا ما ذكره في المخفوض بالحرف.

باب المخفوضات، هذا هو نهاية أبواب النحو عند النّحاة.

وذكر أنّ المخفوضات على ثلاثة أقسام؛ بمعنى أنّه لا تعَلُّق بالمنصوبات ولا بالمرفوعات.

وذكر أنّ أسباب الخفض ثلاثة: **الحَرْفُ والإِضَافَة والتَّبَعِيَّة.**

الأصل الذي أجمع عليه النُّحاة هو: **الخفض بالحرف.**

- ثمّ ذكر المصنّف – رحمه الله تعالى – **الحُرُوف التي يقع بها الخفض**، وهي سماعيّة، وأوصلها ابن مالك إلى عشرين؛ ولم يذكر (لَوْ)؛لأنّ فيها تفاصيل؛ ومتى تجر لم يذكرها بن مالك –رحمه الله تعالى– وأوصلها في (الخلاصة)) إلى عشرين.

هَاكَ حُرُوف الجرِّ وهي مِنْ إِلَى...إلخ.

قال: **فأمَّا المخفوض بالحرف فهُو مَا يُخْفَضُ بمِنْ.**

مثل قوله –تعالى-: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج:11].

الوَاو: عاطفة على ما قبلها.

مِنْ: حرف جر مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب.

النَّاسِ: مجرور بـ (مِنْ) وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

-(**مِنْ**) وهذه من أعجب ما وقع لي من السؤال من أحد طلاب إحدى الجامعات أنّه سأل: لماذا إذا قلتم (**مِنْ**) تجرّون ما بعدها؛ وإذا قلتم (مَنْ) لا تجرُّونها؟.

وكان صادقًا في سؤاله، فقلت له: هذه اسم وهذا حرف جرّ.

فعلى كل حال؛ حتّى أنّ بعض النُّحاة احتاج لمثل هؤلاء أن يقول: (**مِنْ**) هي التي بكسر الميم وسكون النون وهي الحرف؛ وهذه هي أمُّ الباب.

ولهذا النحاة جَرَوا على ذكر أمّهات الأبواب أو أمّات الأبواب في أول الكلام.

وقد يقع أيضا في الضمائر كما في قوله –تعالى-: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب:7].

مِنْ: حرف جرّ.

الكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جرّ بحرف الجر (مِنْ).

وهكذا أيضا: - **إِلَى**.

والنّحاة وبعض الشراح يذكرون المعاني المتعلقة بهذه الحروف وهو علم شريف وخصوصًا لقاصد علم الشريعة وفهم النصوص لكن محلّه كتب معاني الحروف.

ومنه قوله –تعالى-: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة:105].

وقوله –سبحانه–: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [يونس:4] يعني مع الضمير.

– **عَنْ**: كقوله –تعالى–:﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح:18].

– **عَلَى**: كما في قوله –تعالى–: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه:4].

– **فِي**: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴾ [الذاريات:20]، وقوله –سبحانه–:﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:2].

– **رُبَّ**: التي من معانيها التقليل؛ وهذه ذكرها في الأبواب الأولى كما تقول: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ قَابَلَنِي.

– **البَاء**: كما في قوله –سبحانه–:﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ﴾ [الحديد:7]، ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾ [المائدة:6].

– **الكَاف**: كما في قوله –تعالى–: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾ [الرحمن:37].

– **اللَّام**: كما في قوله –تعالى–: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [البقرة:284].

– **وَاوُ القَسَم**: كما في قوله –سبحانه–: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر:1،2].

– **بَاءُ القَسَم**: التي تجرُّ الظَّاهِر والمضمر كما في قوله –تعالى–: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [النحل:38].

– **تَاءُ القَسَم**: كما في قوله –تعالى–: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء:57].

والإعراب واضح في مثل هذه الأشياء.

- **وَاوُ رُبَّ**: كما في قول امرئ القيس:

وليْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ   عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُوْمِ لِيَبْتَلِي

وكما في قول الآخر:

وَمُشَيِّدٍ دَارًا يَوْمًا لِيَسْكُنَهَا.

- **مُذْ ومُنْذُ**: وهما لا يجُرّان إلّا الاسم الظاهر الذي يدل على الزمان.

فإذا كان الزمان ماضيا فهما يكونان بمعنى (مِنْ) مثلما تقول: مَا رأيتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ أو مُنْذ يَوْمَيْن.

وإن كان حاضرا فهي بمعنى (فِي)؛ تقول: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا أو مُنْذُ يَوْمِنَا.

ولم يذكر المصنف – رحمه الله تعالى– بقية الحروف كـ (خلا، وعدا، وحاشا) وقد تقدمت في المستثنى، وتقدم الكلام عليها من أنهما:

وحيثُ جَرَّا فَهُما حرفانِ   كما هما إن نَصَبا فِعْلانِ

-على ما في الخلاصة -.

- ثم ذكر **النوع الثاني** وهو: **المَخْفُوضُ بالمُضَاف**، قال:

وأمّا ما يُخفَضُ بالإضافة، فنحو قولك: غلامُ زيدٍ، وهو على قسمين: ما يُقَدَّرُ باللام، وما يُقَدَّرُ بِمِن.

فالذي يُقَدَّرُ باللام، نحو: غلامُ زيدٍ، والذي يُقَدَّرُ بمِن، نحو: ثَوبُ خَزٍّ، وبابُ ساجٍ، وخاتَمُ حديدٍ.

هذا السبب الثاني من أسباب الخفض التي ذكرها المصنف -رحمه الله-، وهو المخفوض بالمضاف؛ يعني بسبب الإضافة.

وقد اختلف النّحاة هل الخافض هو الإضافة أو المضاف؟.

والصواب الذي عليه المحققون أنّه المضاف.

وذكر المصنف -رحمه الله تعالى- معاني ما تقع به الإضافة من باب الفائدة،

- تقول مثلا في معنى (اللَّام): غُلَامُ زَيْدٍ؛ فإنَّ الإضافة هنا بمعنى (اللَّام)، كما في قوله -تعالى-:﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾[8]:

الواو: عاطفة.

لَكِنْ: حرف استدراك مهمل مبني لا محل له من الإعراب.

رَسُولَ: خبر (كَانَ) المحذوفة، (ولكن كَانَ رسَول اللهِ)، منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف.

اللهِ: مضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

الواو: عاطفة.

خَاتَمَ: معطوف على رسول منصوب مثله، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف.

---

[8] [سورة الأحزاب: 40]

النَّبِيِّينَ: مضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين فيه.

- القسم الثاني: ما تكون الإضافة على معنى (فِي):

فيكون المضاف إليه ظرفا للمضاف.

مثال المصنف واضح، ومثل قوله – تعالى –:﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[9]؛ يعني: مَكرٌ في اللَّيلِ والنَّهار، والإعراب على ما تقدم.

- **القسم الثالث**: **المَخْفُوضُ بالتَّبعِيَّة**:

وهذا فيه خلاف قوي بين النحويِّين –رحمهم الله تعالى–:

- فمنهم من يقول أنَّ التبعية هي من أحدَثت الإضافة.
- ومنهم من يقول بأنّه مخفوضٌ بما خَفَضَ التّابع.

والأمر في هذا سهل إن شاء الله.

وبهذا عرفنا ما يتعلق بالمخفوضات من الأسماء ومعانيها.

وبهذا يكون هذا المتن قد انتهى.

والحمد لله على توفيقه وامتنانه.

ونسأله –سبحانه وتعالى– المزيد من فضله.

[9] [سورة التَّوبة:107]

والكتاب المقروء إن شاء الله الذي سيتم الإعلان عنه، وإرسال نسخته- لكن لعلنا نتأخر قليلا- هو: «مقدّمة أصول التّفسير» لشيخ الإسلام ابن عباس بن تيميّة.